

# بسم الله الرحمن الرحيم

، مفهوم المال العام وحرمته ،

الإمام علي (ك) والخليفة عمر (ر) أنموذجاً و قدوة

إعداد الشيخ المهندس: راجي نديم ناصر

## أولاً: مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار وإيضاح ما هو المال العام والفرق بين المال العام والمال الخاص وماهي علاقتنا مع المال العام وبيان أن الحفاظ على المال العام هو حفاظ على الوطن بأكمله وسرقتة جريمة كبرى وكذلك تخريبه وإهداره والمعتدي على المال العام طال اعتداؤه كل أفراد الوطن أي اعتدى على كل مواطني بلده.

من هنا كانت هذه الدراسة لمعرفة ما هو المال العام وقد اعتمدت في هذه الدراسة على أنموذجين إسلاميين هما علمان من اعلام الإسلام من الدائرة التي أحاطت برسول الله (ص) وهما الإمام علي (ك) وموقفه من المال العام، والخليفة عمر (ر) وموقفه من المال العام.

## ثانياً: مفهوم المال:

عرف المال : (كل **عين** لها قيمة ويمكن الانتفاع بها وحيازتها ممكنة فهي مال) أي المال له شروط لكي يسمى مالاً:

- 1- أن يكون له قيمة
- 2- حيازته ممكنة
- 3- أن يكون مما ينتفع به

مثلاً: ضوء الشمس له قيمة ونفعه عظيم ولكن لا يمكن حيازته, فلا يعتبر مالاً لاختلال شرط من الشروط الثلاث وكذلك الهواء

وفي الأصل اطلق المال على الذهب والفضة ومن ثم توسعوا في اللفظ لتكون دائرته مستندة إلى هذه الشروط الثلاث.

وحب التملك فطرة إنسانية وغريزة أودعها الله عند الإنسان وهذه الغريزة (حب التملك) لا تتعارض مع الشريعة بل هي متوافقة مع الشريعة, لأن الشريعة لا تعارض الفطرة بل هي منسجمة مع الفطرة.

ويمكن القول بأن التملك حق من حقوق الإنسان ولكن بشرط أن يكون المال المملوك آمن بطريقه وحلال في ذاته.

وأما قولنا آمن في طريقه أي أن لا نهج منهج الغاية تبرر الوسيلة أي طريق امتلاك المال أن يكون آمناً من الظلم ومن الطغيان ومن الاستغلال ومن الغش ومن الخديعة ومن السرقة ومن كل المذمومات الأخلاقية, وأن يكون المال في ذاته حلالاً.

### ثالثاً: تقسيم المال بـ اعتبار الشريعة:

باعتبار الشريعة يقسم المال إلى مجموعة أقسام:

#### 1- باعتبار قيمته :

- مال متقوم أي له قيمة شرعية وقد أباح الشرع الانتفاع به
- مال غير متقوم أي ليس له قيمة شرعية فلا يجوز الانتفاع به وإن كان له قيمة مادية ك لحم الخنزير- او الدم- او الخمر.

#### 2- باعتبار استقراره:

- مال مستقر أي غير منقول بل هو ثابت كالعقارات من أراضٍ وبيوت وغيرهما كالأشجار
- مال غير مستقر وغير ثابت كالتجارة والنقود والسلع

#### 3-باعتبار استهلاكه:

- مال مستهلك وهو الذي لا يُنتفع به الا باستهلاكه كالطعام- الوقود- السلع.
- غير مستهلك أي تبقى العين ويُنتفع بإنتاج المال كالدور- المكاتب- الأشجار المثمرة.

#### 4- باعتبار ملكيته:

- ملك خاص أي يتصرف به فرد أو جماعة محددة
- ملك عام وهو مال تعود ملكيته للجماعة بأكملها أي للأمة بأكملها أو للوطن بكل أفرادها وهذا هو الملك العام, مثال ذلك: المستشفيات العامة- العقارات المملوكة للدولة- البنك المركزي.... الخ وبحثنا يدور حول هذا النوع من المال..

## رابعاً: هل المال مذموم شرعاً؟

المال بحد ذاته ليس مذموماً ولكن ما هو مذموم علاقتنا مع هذا المال لأن المال هو أساس الحضارات وعصب الاقتصاد ولا يمكن أن تتكون المجتمعات إلا بتوسط المال والله عز وجل دعانا أن نتمتع بهذا المال حيث قال: "وأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ" الحديد 71. فإذا أنفقناه حلالاً ضمن الضوابط الشرعية التي رسمها الله لنا فلا إشكالية على الإطلاق, ولكن من تعدى حدود الله فهنا الحرام. والله عز وجل يقول " كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ" البقرة 168.

وهذا هو الفرق بين المال الحلال والمال الحرام بمعنى علاقتنا مع المال يجب أن تبنى على أساسين:

الأساس الأول أن نصرفه في الحلال لا في الحرام

الأساس الثاني أن نجعله وسيلة لا أن نجعله غاية

فمن انطلق من هذين الأساسين فهو على الطرق الصحيح ويكون قد اتبع الصراط المستقيم.

وفي كتاب الله نقرأ بشأن المال آيات كثيرة ومفاهيم مختلفة منها:

1- حفظ مال اليتيم " وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا" الإسراء 34.

الله عز وجل أمرنا بحفظ مال اليتيم حتى يبلغ ولو كان المال مذموماً ما أمرنا بحفظه.

2- من كان ولياً على السفيه فلا يجوز أن يعطى السفيه ماله (مال السفيه) لأنه غير قادر على صونه بل أن يصرف الولي عليه من هذا المال " وَلَا تَوَدُّوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا" النساء 5.

فالمال كما يظهر بهذه الآية له قيمة شرعية ولكن بشرط أن نصرفه في الحلال.

## خامساً: المال الخاص والمال العام:

كما ذكرنا غريزة حب التملك هي غريزة أودعها الله في قلب الإنسان ولا يمكن لأحد أن يستأصلها كما حاولت المدرسة الشيوعية سابقاً وتتجه هذه الغريزة إلى مفهوم الملكية الفردية وهو مفهوم (المال الخاص).

وأما الملكية العامة:

وهي التي تعود ملكيتها إلى كل أفراد المجتمع أي كل فرد يمتلكها ولكن ليس باعتباره الشخصي كفرد بل باعتباره فرد من الدولة بأكملها، فلكل فرد حق الانتفاع بها حسب الزمان والمكان ولكن يشترك بمنفعتها مع المجموع ومثال ذلك موقف الباص أي المجموع يشترك بمنفعتها وهذه الملكية أخذ المواطن يشعر بها في العصر الحديث ومع التطور الاجتماعي وازدياد عدد السكان وتظهر هذه الأهمية من عدة منطلقات منها:

- 1- هناك مناطق ومرافق لايجوز أن تكون ملكاً فردياً بل هي للمجموع كشواطئ البحار- الطرقات العامة- الجسور- مواقف الباصات- دوائر الدولة ومؤسساتها- والكثير من المستشفيات.
- 2- التخفيف من طغيان الأنا الفردية حتى لا يكون هناك ظلم للفقراء فمع وجود المستشفيات العامة ووجود المدارس العامة فهذا له دور في تخفيف الضغوط على الطبقة الفقيرة.
- 3- ضرورة تنظيم الجماعة وحفظ الملكية الفردية من خلال مؤسسات الدولة العامة.

أما الملكية الفردية أو المال العام ينقسم إلى قسمين:

- ملكية عامة منتجة أي ما يدر من أموال على خزينة الدولة (كالمعامل التي تعود إلى القطاع العام)
- ملكية عامة مستهلكة ولها نفع عظيم للمجتمع كالمستشفيات العامة والمدارس العامة.

مع العلم :

لايوجد تناقض بين المالين العام والخاص بل هما متكاملان مع بعضهما البعض ووجودهما معاً يؤدي إلى توازن المجتمع وعدم الوصول إلى حالة الطغيان والظلم.

- فلو كانت الملكية الفردية بحتة لأدى هذا إلى تداول المال بين الأغنياء فقط ويكون سبباً بظلم الشريحة العظمى في المجتمع (الفقراء) لعدم وجود متنفس يلجؤون إليه وهذا أحد أخطر اسباب اضطراب المجتمع وتفشي الجريمة فيه.

- وأما لو كانت الملكية عامة فإن هذا سوف يحول الفرد ضمن المجتمع إلى روبوت أشبه بالروبوت الآلي (الرجل الآلي) ضمن الجماعة وهذا سبيل إلى تحجر مشاعره وسبيل أن يقتل أي إبداع فيه وهذا مخالف للفطرة.

من هنا كانت الملكية العامة والملكية الخاصة متكاملتان تسيران جنباً إلى جنب لكي يتحقق التوازن في المجتمع

### ملاحظة:

الملكية العامة لها جانبان:

**الجانب الأول** هو الملكية العامة المطلقة أي يجوز لأي مواطن أن يستفيد من منافعها كماء نهر فمن حق الجميع أن يشرب منه أو مقعد في حديقة عامة، **الجانب الثاني** الملكية العامة التي تعود للدولة (ملكية الدولة) وهذه ملكية عامة ومنفعتها للجميع ولكن لا يجوز لأحد أن يتصرف بها إلا الدولة لتصرفها فيما تراه مناسباً ومثال ذلك (بيت مال المسلمين) وحالياً (المصرف المركزي) أو (خزينة الدولة) والدولة هي التي توزع الأموال على المشاريع الخدمية أو الإنتاجية أو غيرها كما تراه مناسباً.

### **سادساً: أدلة على الملكية العامة وبدء ظهورها:**

الملكية الخاصة والملكية العامة شرعها الإسلام

1- أما بشأن الملكية الخاصة فنقرأ قول الله عز وجل " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل " النساء\29 . فأقر الله المال الخاص "أموالكم" وفي حديث رسول الله (ص) "إن الله حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا"

وقد أجمع العلماء على مشروعية الملكية الفردية ووجوب احترامها.

2- أما بشأن الملكية العامة: لقد شرّع الإسلام الملكية العامة بقول رسول الله (ص) "المسلمون شركاء في ثلاث: الماء والكأ والنار" فأصبحت المرافق العامة كالأنهار والطرق والغابات أملاك عامة يجوز لكل فرد أن ينتفع بهذه المرافق بحيث لا يشكل ضرراً على الآخرين.

وأما بدء ظهور الملكية العامة فنجد من عهد سيدنا الرسول (ص) إذ ظهرت الملكية العامة بشقيها بعهد.

أما الملكية العامة المطلقة فقوله كما ذكرنا "المسلمون شركاء...." وأما الملكية العامة للدولة فنقرؤها عندما ظهر على عهد بيت مال المسلمين في بداية تشكله (فقد كان النبي (ص) يعين أمراء وعمال الأقاليم وكانت مهمة كل أمير أن يقوم بجمع الصدقات والجزية واخماس الغنائم والخراج وأحياناً كان رسول الله (ص) يرسل عاملاً مختصاً بالنواحي المالية تنحصر مهمته بجمع مستحقات الدولة من الاموال (الخراج- الجزية- العشور- الصدقات) ويدفعها إلى بيت مال المسلمين كما فعل رسول الله مع معاذ بن جبل حينما بعثه إلى اليمن لقبض الصدقات من عمالها ومع أبي عبيدة بن الجراح حينما أرسله إلى البحرين ليأتيه بجزيتها) أبو عبيد- الاموال- ص41.

وأول من نظم بيت مال المسلمين عندما تدفقت الأموال إلى الدولة الإسلامية بعد اتساع رقعة الفتوحات كانت على عهد عمر بن الخطاب بوضع نظام الديوان.  
/الطبري/

ونقرأ على عهد عمر بن الخطاب (ر):

بأن الملكية العامة للدولة بدأت تتسع دائرتها ولم تعد محصورة ببيت المال ورد: (بأن عمر بن الخطاب (ر) حافظ على أرض السواد وهي الأراضي الخصبة المزروعة في جنوب العراق ولم يقسمها بين المسلمين حتى تظل مورداً ثابتاً لبيت مال المسلمين). وهذه نظرة استراتيجية مستقبلية إلى ما بعد عهد الفتوحات.

وعندما بدأت الأموال تتدفق لخزينة الدولة أخذ المسلمون بتنظيم موارد الدولة الإسلامية وما يدخل وما يخرج من بيت مال المسلمين, دعت الحاجة إلى تأليف المؤلفات الفقهية حول هذا الموضوع. فكانت هذه الكتب ككتاب الخراج (لأبي يوسف القاضي) المتوفي سنة 798م, وكتاب الخراج أيضاً (ليحيى بن آدم القرشي) المتوفى عام 880م, ومن ثم أخذ يتطور الفكر الاقتصادي شيئاً فشيئاً.

## سادساً: حرمة المال العام:

وهنا نطرح هذا التساؤل هل المال العام مُصان ومحفوظ في الشريعة كما هو المال الخاص؟

### الجواب:

الاعتداء على المال العام أو الملكية العامة بجانبها الملكية العامة المطلقة أو ملكية الدولة هو اعتداء على كل أفراد الوطن من غير استثناء وسرقة المال العام هو سرقة كل أبناء الوطن لأن الجميع شركاء في هذا المال, والدليل على حرمة المال العام وكيف اهتم الإسلام بصيانتته نقف مع شخصيتين إسلاميتين متميزتين هما:

علي بن أب طالب (ك) وعمر بن الخطاب (ر).

ونقف مع نماذج من طريقتهم في التعامل مع المال العام.

### 1- توزيع المال على الرعية:

- نقرأ كما ذكر ابن الجوزي بأن عمر كان يأمر **بكسح** (بمعنى كنس) بيت المال مرة في السنة (ابن الجوزي في كتاب مناقب عمر بن الخطاب), أي كان يفرغ بيت المال مما فيه لتوزيعه على مستحقيه كل عام وهذا من الأعمال الجليلة للدولة الإسلامية إذ حرصت مؤسسة الخلافة على اشراك الرعية في أخذ حصتها من بيت المال دون تأخير من كل عام.

- وكان علي (ك) يكنس بيت المال كل جمعة ويصلي فيه ركعتين وجاءه ذات مرة عامر بن النباح وكان أميناً لبيت المال في الكوفة ليقول له: امتلاً بيت المال من الصفراء والبيضاء فقال الامام (ك): الله أكبر, ثم أمر بتوزيع الأموال على اتباع عاصمة الدولة الإسلامية في الكوفة وهو يقول: يا صفراء ويا بيضاء غري غيري. ولم يبق شيئاً في بيت المال وصلى كعادته ركعتين لله بعد أن أفرغ بيت المال. / حلية الأولياء./

### 2- عدم محاباة أحد:

- قصة الإمام علي مع عُقيل: ورد في نهج البلاغة قول الإمام:

(والله لأن أبيت على حسن **السعدان مُسهداً** أو أجز في الاغلال مصفدا أحب إلي من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد أو غاصباً **لشيء** من الحطام وكيف أظلم أحداً لنفس يسرع إلى البلى قفولها ويطول في الثرى حولها؟).

والله لقد رأيت عقياً وقد **املق** حتى **استماحني** من بركم صاعاً, ورأيت صبيانه **شعث** الشعور غبر الألوان من فقرهم كأنما سؤدت وجوههم بالعظم, وعاونني

مؤكداً وكرّر علي القول مردداً, فأصغيت إليه سمعي فظن أني أبيعته ديني, وأتبع قياده مفارقاً طريقي, فأحميت له حديدة ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها, فضجّ ضجيج ذي دنفٍ من ألمها وكاد أن يحترق من ميسمها فقلت له: ثكألك الثواكل يا عقيال أأئن من حديدة إحمأها إنسانها للعبه, وتجرنى إلى نار سدجرها جبارها لغضبه أأئن من الاذى ولا أئن من اللظى؟ /نهج البلاغة/.

- هكذا نقرأ بأن علياً لم يحاب أخاه ولم يفضله على أحد من المسلمين ونقرأ بشأن الخليفة عمر بن الخطاب (ر) بأنه لم يكون ليرضى بأن يحابي أحد من عماله أو لاده كما هي قصة من ولاه على البصره. أبو موسى الأشعري

- فقد خرج عبدالله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب (ر) في جيش إلى العراق فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري وهو أمير البصره آنذاك فرحب بهما وسهل. ثم قال: لو أقدر لكما على أمرٍ أنفعكما به لفعلت ثم قال: بلى ها هنا مالٌ من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين, فأسألكما إياه, فتنبتاعان به متاعاً من متاع العراق ثم تبيعانه بالمدينه فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ويكون الربح لكما فقالا وددنا ذلك ففعل وكتب إلى عمر بن الخطاب (ر) أن يأخذ منهما المال فلما قدما باعا فأربحا فلما دفعا ذلك إلى عمر (ر) قال : أكل الجيش اسلفه مثل ما أسلفكما؟ قالوا لا فقال عمر (ر) : أديا المال وربحه, فأما عبد الله فسكت وأما عبيد الله فقال: ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين, هذا لو نقص هذا المال أو هلك لضمناه؟ فقال عمر (ر): أدياه فسكت عبدالله وراجعاه عبيد الله فقال رجل من جلساء عمر: يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضاً- فقال عمر (ر) قد جعلته قراضاً, فأخذ عمر (ر) رأس المال ونصف ربحه, وأخذ عبد الله وعبيد الله ابنا عمر نصف ربح المال.

- ورد في التهذيب والوسائل في حديث: أن إحدى بنات الإمام علي (ك) استعارت من أمين بيت المال علي بن أبي رافع عقد لؤلؤ كان فيه عاربه مضمونه. فقال له أمير المؤمنين الإمام علي (ك): أتخون المسلمين؟ فقال: معاذ الله أن أخون المسلمين, فقال الإمام علي (ك): كيف أعرت بنت أمير المؤمنين العقد الذي في بيت مال المسلمين. بغير إذني ورضاهم؟

فقال يا أمير المؤمنين إنها ابنتك وسألتني أن أعيرها إياه تتزين به فأعرتها إياه عاربه مضمونه مردوده فضمنته من مالي وعلي أن أردّه سليماً إلى موضعه.

فقال الإمام (ك): فردّه في يومك, وإياك أن تعود لمثل هذا فتألك عقوبتي, ثم أولى لابنتي لو كانت أخذت العقد على غير عاربه مضمونه مردوده لكانت إذاً أول هاشمية قطعاً يدها في سرقة.



قال: فبلغَ مقالته ابنته فقالت له: يا أمير المؤمنين أنا ابنتك وبضعة منك فمن أحق بلبسه مني؟ فقال لها الإمام (ك): يا بنت علي بن أبي طالب لا تذهبي بنفسك عن الحق. أكل نساء المهاجرين تنزيرين في هذا العيد بمثل هذا؟

قال فقبضته منها ورددته إلى موضعه. / تهذيب الاحكام - والوسائل /

- ونقرأ في هذه المجموعة من الأحاديث جملة من المبادئ السامية:

- 1- حرمة المال العام وسرقة وتوجب أن نطبق عقوبة السرقة المنصوص عنها على سرقة المال الخاص
  - 2- عدم محاباة أحد بشأن المال العام لأن الجميع يجب أن يكونوا تحت سقف القانون
  - 3- دقة العاملين القائمين على المال العام والتزامهم المطلق بالقوانين التي تصون المال العام.
- ونقرأ أيضاً نصاً آخر للإمام علي بأن سرقة المال العام هي سرقة بما تعني الكلمة وهذا أصل مهم:

قال عبد الله بن جعفر بن أبي طالب لعليّ (ك): (أي ابن اخيه) : يا أمير المؤمنين لو أمرت لي بمعونة أو نفقة، فوالله ما عندي إلا أن أبيع بعض علوفتي، قال له (أي الإمام): لا والله ما أجد لك شيئاً إلا أن تأمر عمك أن يسرق فيعطيك. / الغارات /.

- وذكر الماوردي عن نزاهة عمر بن الخطاب (ر) أن الحسن قال: بينما عمر (ر) يمشي ذات يوم في نفرٍ من أصحابه إذا صبية في السوق يطرحها الريح لوجهها من ضعفها فقال عمر: يا بؤس هذه من يعرف هذه؟ فقال له عبد الله: أو ما تعرفها؟ هذه إحدى بناتك. قال: وأي بناتي؟ قال: بنت عبد الله بن عمر. قال: مما بلغ بها ما أرى من الضعف؟ قال: (أي عبد الله): امسأك ما عندك. قال: إمساكي ما عندي عنها يمنعك أن تطلب لبناتك ما تطلب الأقوام. أما والله مالك عندي إلا سهمك مع المسلمين. وسعك أو عجز عنك. بيني وبينكم كتاب الله.

ونقرأ في هذا الحديث:

- 1- أن المسلمين متساوون جميعاً فيما يأخذونه من بيت المال
- 2- دعوة إلى العمل فلا يجوز ان نتكل فقط على بيت المال.

### وصايا وأفعال:

- وكان الإمام (علي) يأمر عماله أن يقتصدوا في صرف المال العام ويحافظوا عليه في عملهم. (أي حتى لو كان هذا الصرف من المال العام لأجل الدولة)

(أدقوا أقلامكم, وقاربوا بني سطوركم واحذفوا عني فضولكم واقصدوا قصد المعاني وإياكم والاكثر فإن اموال المسلمين لا تحتمل الاضرار)

وبقوله: فإن أموال المسلمين لا تحتمل الاضرار تنبيه مهم للمحافظة على أموال المسلمين وبالأخص من الهدر او الاستهلاك الجائر الذي لا فائدة منه. وهذا ما نستشفه من حديثه.

- ونقرأ أيضاً وصية عمر(ر) للأمرء عندما خطب بهم:

( يا معشر الامراء إن هذا المال (مال الدولة) لو رأيناه أنه يحلّ لنا حللناه لكم فأما إن لم نره يحلّ لنا وظلفنا انفسنا عنه فأظلفوا عنه أنفسكم). / شرح ابن أبي الحديد 12 /

وما قُصِدَ به الأمرء في عصرنا الراهن هم المسؤولون الذين حملوا مسؤولية موقع عام كمدير دائرة أو رئيس شركة أي ما نسميهم بطبقة المسؤولين.

ومما ورد في سيرة الامام (علي) أنه كان يكتب في بيت المال فرد عليه طلحة والزبير فأطفأ السراج الذي بين يديه وأمر بإحضار سراج آخر من بيته فسألاه عن ذلك فقال: (كان زيتة من بيت المال, لا ينبغي أن نُصاحبكم في ضوئه)

### 3- شرعية مراقبة المسؤول:

كتب الامام علي (ك) إلى بعض عماله:

(أما بعد فقد بلغني عنك أمر إن كنتَ فعلته فقد أسخطت ربك وعصيت إمامك وأخزيت أمانتك وأكلت ما تحت يديك فارفع إليّ حسابك واعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس والسلام) / نهج البلاغة /.

- وكتب عمر لأحد ولاته يسأله عن بيع باعه بمائة دينار فقال العامل: خرجت بنفقة لي فأتجرت فيها. قال عمر (ر): إنا والله ما بعثناك للتجارة, أدّها. قال (اي العامل): اما والله لا أعمل لك بعدها. قال (ر): إنا والله لا استعملك بعدها- ثم صعد المنبر وقال: يا معشر الامراء إن هذا المال لو رأيناه أنه يحلّ لنا لأحللناه لكم. فأما إذا لم نره يحلّ لنا وظلفنا أنفسنا عنه فأظلفوا عنه أنفسكم فإنني والله ما وجدت لكم مثلاً إلا عطشان ورد اللّجّة, ولم ينظر **الماتح** فلما روى غرق). /شرح نهج البلاغة لابن أبي حديدح12/

- وكتب عمر (ر) إلى واليه عمر بن العاص وهو عامله على مصر: (أما بعد فقد بلغني أنه قد ظهر لك مالٌ من إبل وغنم وخدم وغلّمان ... إلى أن يقول له : فإذا

كان عمالك لك وعلينا بم نوثر ك على أنفسنا؟ فاكتب إلي من أين مالك؟ وعجل والسلام).

ومن خلال تتبع آثار هذين العاملين نجد بأن مراقبة المسؤول أو العامل آنذاك هو مهمة في غاية الضرورة ويمكن أن نقول من خلال عمل هذين العاملين أنها شرعية لصون مقدرات الأمة لأن هناك البعض من المسؤولين ممن تُسوّل له نفسه وبين يديه بعض من مقدرات الأمة أو بعض من أموالها أن يأكل من أموالها.

#### 4- المساواة أو العدل بين المسلمين في العطاء:

- ورد في الغارات بسنده عن أبي اسحاق الهمداني:

بأن امرأتين أتتا علياً (ك-) عند القسمة إحداهما من العرب وأخرى من الموالي فأعطى كل واحدة منهما خمس وعشرين درهماً وكرّ من الطعام فقالت العربية يا أمير المؤمنين إني امرأة من العرب وهذه امرأة من العجم فقال علي (ك): (إني والله لا أجد لبني اسماعيل في هذا الفيء فضلاً على بني اسحاق) الغارات ط- الوسائل ص11- شرح النهج ج 2/

- والمساواة أحياناً تكون غير عادلة لأن العدل يكون حسب الاستحقاق والعمل أي يعطى كلّ عامل حسب عمله.

في نهج البلاغة من كلام الإمام علي (ك) لعبدالله بن زمعه أنه قدم عليه في خلافته يطلب منه من الأنفال (ع): (إن هذا المال ليس لي ولا لك وإنما هو فيء للمسلمين وجلب أسياقهم, فإن شركت في حربهم كان لك مثل حظهم, وإلا فجناة أيديهم لا تكون لغير أفواهم) /نهج البلاغة/.

#### 5- التصريح عن الممتلكات:

ويعطينا الامام علي منهج في غاية الأهمية لكي يحمي المسؤول نفسه من الشبهة أن يُصرّح عن امواله وممتلكاته قبل أن يبدأ في عمله كمسؤول.

وهذا ما بيّنه الإمام علي عندما انتقل إلى الحكومة.

فقد ورد في كتاب /الغارات / بإسناده عن بكر بن عيسى قال: كان علي (ك-) يقول: (يا أهل الكوفة, إذا أنا خرجت من عندكم بغير رجلي وراحتي وغلامي فأنا خائن) • وكانت نفقته تأتيه من غلته بالمدينة من ينبع /كتاب الغارات- وشرح النهج لابن أبي

الحديد ج 6 /

وهذا منهج في غاية الأهمية لحماية المال العام من جهة ولحماية المسؤول من جهة أخرى ويا حبذا لو ينظر إليه القانون ليعود قانوناً بدلاً من أي يكون تخييراً.

### سابعاً: نماذج من أكل المال العام:

- 1- سرقة المال العام: وسرقة المال العام هي أشد خطورة من سرقة المال الخاص لأن سارق المال العام بشقيه الملكية العامة المطلقة وملكية الدولة هو سرقة كل أبناء الوطن.
- 2- الرشوة: ولها بحث مستقل.
- 3- المشاريع الوهمية: وهذا من أخطر أنواع سرقة المال العام ولكن بالحيلة والخديعة وهذه الخديعة ربما تكون باتفاق: أكثر من جهة وهذا تعاون مذموم والله أشار إليه في كتابه الكريم "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان".
- 4- التلاعب بعقود المشاريع: بأن تعطى أحياناً على سبيل المصال في العقود المتعلقة بالمشاريع كميات أكبر من حقيقتها وتعطى الأموال بناء على الكميات ضمن العقد لا الكميات الفعلية وهذا أيضاً يكون بتأمر أكثر من جهة
- 5- التلاعب بتنفيذ المشاريع: وربما يؤدي هذا التلاعب إلى عواقب وخيمة وأخطار جسيمة وهنا الجريمة تكون مضاعفة سرقة المال العام وربما التلاعب بأرواح الناس.

### ثامناً: بعض من مظاهر الاعتداء على المال العام:

- 1- الإلتلاف العمد للمال العام: وهذا الإلتلاف قد يكون لمجرد الإلتلاف كتخريب موقف باص أو تحطيم مقعد في حديقة وهذا ما كنا نشهده في هذه الفترة من أعمال تخريبية يقوم بها البعض.

وقد يكون الإلتلاف لغاية كما يقوم بعض الموظفين من إلتلاف سجلات مؤسسة أو دائرة أو شركة لإخفاء فسادهم وحتى لا تطالهم يد التحقيق وإحراق غابة لأجل الحصول على الخشب أو لأجل الاستيلاء على الأرض.

## 2- الإهمال وعدم صيانة المال العام:

وهذا الإهمال قد يكون غير متعمد أو مقصود ولكن ربما هذا الإهمال قد يؤدي إلى عواقب لا تحمد عقباه كإضاعة حقوق الناس أو حقوق العاملين في الدائرة أو يؤدي إلى فشل عمل المؤسسة أو الدائرة.

3- التلاعب بعقود المشاريع: بأن يعطى على سبيل المثال في العقود المتعلقة بالمشاريع الإنتاجية أو الخدمية أو العقارات كميات أكبر من حقيقتها وتعطى الأموال بناء على الكميات ضمن العقد لا الكميات الفعلية وتعطى الأموال بتأمر أكثر من جهة على سبيل المثال: ضمن العقد مع أحد المشافي العامة المشفى يطلب ألف عبوة دواء ولكن ما يصل إلى المشفى أقل من ذلك او ما يتم استعماله الفعلي أقل من ذلك والكمية بين العقد والاستهلاك تباع في السوق السوداء ويكتب بأن الكمية بمجملها قد استهلكت.

## خاتمة:

كما وجدنا من فعل علي (ك) وعمر (ر) : المال العام مُصان وله حرمة فالواجب صيانة هذه الحرمة وصيانة المال العام واجب شرعي يجب أن نقوم به وبالأخص في وقتنا الحالي ونحن في نهاية هذا الأزمة التي أنهكت الوطن وحفاظنا على المال العام هو سبيل مهم لتجاوز الازمة الاقتصادية ولينهض الوطن من جديد.

والحمد لله أولاً وآخراً

الشيخ المهندس راجي نديم ناصر

